

والكتاب والمطاب عدم حمل المطاب لا يصدق حمل المصحف مع حمل الاستعارة وان
لا يتصور حمل المطاب على كلام الشيخ اذا كان ناسيا ان فيه مصحف وهم
جماعة من القطر من العبار المتقدمه ان يحمل حمل المطاب لان التح من حمله على التعظيم
والا خلا حيث لم يكن فصل حمل المصحف فقط نقل المصاحف ما قاله الجماعة وهل يخصهم
بصحة ام لا فان قلنا بان الله المأمرة فحمل على حمل المصحف اذا كان في المطاب ليق سفره مثلا
لا في متاع لو حمل التوب مثل المطاب وكذا اذا كان المصحف موضوعا فوق كتابين
مثلا هل يجوز حملهم مع الكتاب الذي تحته لاخذ الاستسلام لا وذكر الاصحاب رحمهم
الله تعالى ان الحرم من المصحف من وراء توب هل مراده التوب الرقودون الغلب ظا
والطوي فوفقه ام لا واذا كان فوق المصحف مطم مثلا هل يجوز وضع اليد
عليها فوق المصحف ام لا واذا كتب القرآن لم يدا من شخص هل يجب بله صياغة المصحف
ام يجوز استعماله والقراءة فيه وهل فرق الحالمين ان يكون المصحف المحجوز
عليه ام لا **الاجواب** الشيخ يوسف بن ناصر كل من الفقيهين له وجه ولكن الاول
هو المنقول عن جموع عارضة كما نقله عنه في الخبر لا يريعه وفي المصاحف شس طه ان
يتصدق نقل المتاع غير قال في الخبر ومقتضاها انه اذا قصد المصحف وغيره حرم وعبار
الرافع تفهم الحرف في سائره تصدقها كما فهمه المذكورون ولما مثل الاستنوي عباره الراجي
وعباره يعلم قالان كلام سليم ابلغ فاخذ به الشيخ زكي با ونقل الركني عن الماوردي
والرباني ان حمل حل الحمل في الامتنع كون المتاع مقصودا او الا لا يجوز قطعاً قال
الركني ومراده ان ليس المقصود وحده لا انه غير مقصود اصلا وكذا اعبار سليم
لو كان المصحف في ما بين متاع مقصود حمل المتاع لم يشه مراده نقل المتاع من غير ترتيب
القصد الا المصحف بخصوصه وهو قياس ماسيا في سبيله اذا كان القرآن للحب
اشهر كلام الركني وما فهمه الركني من عبار سليم لا يتابع عليه وقياسه على
مسئلة الحب تحته عليه لان المصحف في الحب الغريم اذا قصد القرآن والذكر جميعا
والظاهر عدم تحقيقه هذه المسئلة وان قصد القول بالقرم مسبقه الفلم الى ما
تلك ذكر اذا المناسب لسئلة الحب القول بالقرم لا بعده وقولي في صدر المطاب
كل من الفقيهين له وجه هو النسب الى كلام الاصحاب واما كلام الشيخ زكي يا شيخ

بالقرم

بالقرم مع قصد حمله وحمل غيره فالله منه الحمل في هذه المسئلة على وجهه كلامه
والسبلة ذات خلاف فقد نقل العرفي شراح المهذب فيما اذا قصد حمل جميعا
وهان بغير ترجح انفي وقول السبلان لا يتصور حمل المصحف على كلام الشيخ الكاذا
لان ناسيا ليس ذلك بان يتصور عدم قصد حمله مع علمه به فما اذا كان محجوزا في امتعه
وكان الباعث للسفر مع تلك الامتنع حشبه صياغه مثلا وغير ذلك من الامثلة يحتمل
بالبال فليامل ذلك في كلام الماوردي في شئ اخر وهو انه لا يبدان يكون المتاع المحجوز معه
المصحف مقصود بالحمل فلو كان لا يتصدق لئلا يترتب له او غيره ذلك لم يحمل حمل المصحف
خلاف حجب مسئلة نفيسه واما حوايت فنزاهه او غيره ذلك لم يحمل حمل المصحف
خوابه عدم الحوايت انظر الى عباراتكم حيث عبروا بقوله حمله بين الامتنع وكذلك في
مسئلته فان حمل المتاع ظن فاللصحن وقد نص الاصحاب على ان حمله في الظرف حرام
قطعا ولا حري فيه خلاف المس وقول السبلان اصحبه الله اذا كان المصحف فوق كتاب
الاي حرم حوايه فاذا كان من عدم الحمل ولا لا حري في ذلك فيما اذا حمل حمله المصحف لا حري في
مسئلته ان لان التمسك في مسئلة الحامل منسوب اليه الا حمله لا يترق مسئلتنا
واما نسبه السبلان الى الاصحاب من غريم مسه من وراء توب لم يقولوا هكذا بانق الوالو
مسه يهلك وعليها خرقه او من وراء حجه وعبار تفهم الغريم حيث كان الممسوس به او
المسوس له نوح اشتمال على الامس والممسوس اما اذا لم يكن كذلك فلا تجريم ولهذا في يد
الرافي مس الظرف يكون متحدا له وكذلك فالعوارف كالتوان اذا لم يكن ماسا للمصحف
ومن المعلوم انه ماس للقرم الذي هو ملاق للمصحف لكن لا كان منفصل عن الامس
والطوس لم يترسنته فتدبه لذلك واما استدانة المصحف المكتوب باليد الجس
فلم ارضيه نقل عباران في حقلتي قدما لبعض الناحين فتدوي بذلك والنفس شيل اليه
واذا كان فلا فرق بين كونه محجوز عليه او غيره اذ لا يلهيه والحاله هذه والله اعلم **سؤال**
اذا كان لفضل مصحف شخص خاصه ولم يكتبه غنيله الا يلقه في القم في ذلك **الاجواب** انما
الدين الربحي الذي يبين لي ان يجب غسله كما غسل الحاسه الكبيبه اذا لم يكن المصحف في
القاد وانما يوجب الفكر فالحاله الخاصه مع التدوير على ان الحوازم لان ما حرم ابتداءه
حرم استدامته فيفضل وان تلف ومرق المصحف وما عليه من الكابنه وقد امر بصلي

ان القا

هذا هو المحرم
في كل ما عدا
ما ذكره الله تعالى
من المصحف
والكتاب
والطاب
والفهرست
والنسخه
والكتاب
والطاب
والفهرست
والنسخه

كل